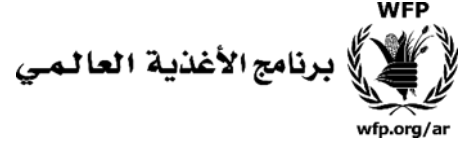


المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، 13-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017



البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2017/5-C/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية

للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2017
اللغة الأصلية: الفرنسية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي

للفترة من يوليو/تموز 2017 إلى يونيو/حزيران 2018

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد R. Bellin

مدير المراجعة الخارجية للحسابات

هاتف: 066513-2392

Cour des comptes
FRANCE



المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي
للفترة من يوليو/تموز 2017 إلى يونيو/حزيران 2018

برنامج الأغذية
العالمي



جدول المحتويات

4	أولاً- الولاية والأهداف
5	ثانياً- المراجعات والتقارير
5	ثالثاً- المعايير والطرائق
6	رابعاً- مجالات المراجعة
6	ألف- مراجعات الأداء
8	باء- المراجعات الميدانية
8	جيم- مراجعة الكشوف المالية
10	الملحق الأول قائمة بمواضيع المراجعة المختارة لمراجعات الأداء في الفترة 2017-2018 وقائمة إرشادية بالمواضيع الممكنة للفترات التالية
11	الملحق الثاني قائمة المواقع المختارة للمراجعات الميدانية في الفترة 2017-2018 وقائمة بالمراجعات الميدانية للفترتين السابقة والتالية (من باب الإرشاد)

أولاً- الولاية والأهداف

- 1- هذه الوثيقة المقدمة إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) للعلم هي خطة العمل السنوية لمراجع الحسابات الخارجي بشأن أنشطة المراجعة المقررة للفترة من يوليو/تموز 2017 إلى يونيو/حزيران 2018.
- 2- وبناء على قرار المجلس التنفيذي المؤرخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، عُهد بالمراجعة الخارجية لحسابات البرنامج إلى الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي للفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022، وفقاً للمادة 1-14 من النظام المالي للبرنامج.
- 3- وولاية مراجع الحسابات الخارجي محدّدة في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي للبرنامج وملحقه وفي الدعوة إلى تقديم طلبات بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي. وتضم اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي الدعوة إلى تقديم الطلبات إلى جانب عرض خدمات مراجع الحسابات الخارجي، وخاصة عرضه التقني المفصّل الذي وافق عليه المجلس.
- 4- وتتمثل مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي في مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (المادة 1-14 من النظام المالي) وإبداء الملاحظات، إذا رأى ذلك مناسباً، بشأن فعالية الإجراءات المالية ونظام المحاسبة والرقابة المالية الداخلية، وبشأن إدارة البرنامج وتسييره بصفة عامة (المادة 4-14 من النظام المالي).
- 5- وتشمل الولاية الممنوحة لمراجع الحسابات الخارجي في الاختصاصات التي اعتمدها المجلس التنفيذي مراجعة الكشوف المالية واستعراض أداء إدارة البرنامج وانتظامها.
- 6- ووفقاً للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي وبموجب المادتين 1-13 و3-13 من النظام المالي للبرنامج، يكون المدير التنفيذي للبرنامج مسؤولاً عن إعداد الكشوف المالية وتقديمها. وتماشياً مع المادة 3-1 من النظام المالي، يكون المدير التنفيذي مسؤولاً أيضاً عن الإدارة المالية لأنشطة البرنامج أمام المجلس.
- 7- ووقع على خطاب التزام مع المدير التنفيذي في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016 لكي يُضمّن، وفقاً للمعيار 210 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، الفهم الواضح للالتزامات كل من إدارة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي.
- 8- والهدف من مراجعة الكشوف المالية هو الحصول على تأكيد معقول أن الكشوف المالية تُعطي صورة حقيقية ومنصفة، من جميع الجوانب الجوهرية، للوضع المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 ولنتائج العمليات المسجلة خلال السنة المالية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وأن الكشوف المالية قد أُعدت بالامتثال للنظام المالي والسياسات المحاسبية المعلنة؛ وأن السياسات المحاسبية المطبقة تتسق مع السياسات المطبقة في السنة المالية السابقة؛ وأخيراً أن المعاملات قد أُجريت على نحو يمتثل للنظام المالي والسلطة التشريعية.
- 9- وفي إطار المراجعة المالية، يستعرض مراجع الحسابات الخارجي ويختبر، عند الضرورة، آليات معيّنة للرقابة الداخلية لها أثر جوهري على إعداد الكشوف المالية. ويأخذ مراجع الحسابات الخارجي في الحسبان الضوابط الداخلية المنطبقة على إعداد الكشوف المالية بهدف وضع إجراءات المراجعة الملائمة للموضوع دون السعي للتعبير عن رأي بشأن فعالية تلك الضوابط. ويستهدف هذا العمل أساساً تحديد استراتيجية المراجعة المالية غير أنه قد يساعد أيضاً على استبانة الفرص لتعزيز الرقابة الداخلية وإعلام البرنامج بها.
- 10- وفيما يتعلق باستعراض أداء الإدارة، ستهدف عمليات المراجعة إلى تحديد مدى الاضطلاع بالأنشطة في المجالات المستعرضة وفقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية ومدى إمكانية تحسينها.
- 11- وستهدف مراجعات الأداء أيضاً إلى ضمان تمشي الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات من جميع الجوانب الجوهرية مع أحكام النصوص الأساسية للبرنامج.

ثانياً- المراجعات والتقارير

- 12- وفقاً للاختصاصات، يتعين على مراجع الحسابات الخارجي أن يعد كل عام تقريراً عن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (يقدم إلى المجلس للموافقة عليه)، مشفوعاً برأي بشأن الحسابات وتقاريرين عن أداء إدارة البرنامج وانتظامها، يُشار إليهما باسم "تقرير مراجعة الأداء" (ويقدمان إلى المجلس للنظر فيهما)، وعشرة خطابات إدارية يجري إعدادها عقب زيارات إلى مكاتب ميدانية (مكاتب إقليمية ومكاتب قطرية ومكاتب أخرى). وسيتولى مراجع الحسابات الخارجي أيضاً التصديق على مشروع التقرير السنوي عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي المقدم من الأمانة إلى المجلس للنظر فيه.
- 13- وكقاعدة عامة، سترسل الخطابات الإدارية بشأن المكاتب الميدانية إلى الأمانة فقط. ومع ذلك، يحتفظ مراجع الحسابات الخارجي بالحق في التطرق في تقاريره المرفوعة إلى المجلس إلى أي مسائل يلاحظها في المكاتب الميدانية وينبغي استرعاء انتباه المجلس إليها.
- 14- وستجري مراجعة الكشوف المالية على مرحلتين في مقر البرنامج على النحو التالي: مراجعة مؤقتة في خريف السنة المالية قيد الاستعراض (من 16 إلى 27 أكتوبر/تشرين الأول 2017 بالنسبة إلى السنة المالية 2017) من أجل فهم آليات الرقابة الداخلية واختبارها، ومراجعة ختامية في الربع الأول عقب إقفال الحسابات (من 19 فبراير/شباط إلى 9 مارس/آذار 2018 بالنسبة إلى السنة المالية 2017) من أجل فحص حجم معين من المعاملات.
- 15- وستطوي كل مراجعة من المراجعتين الالنتين للأداء على بعثتين في المقر في الفترة من سبتمبر/أيلول 2017 إلى فبراير/شباط 2018 هما بعثة تحضيرية لاستكمال تخطيط المراجعة وتحديد العمليات الرئيسية وبعثة ختامية لاختبار الضوابط وجمع الأدلة واستخلاص الاستنتاجات.
- 16- وفي كل عام، سيجري مراجع الحسابات الخارجي عشر زيارات ميدانية إلى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية أساساً. وستتناول هذه المراجعات مدى انتظام إدارة المكاتب وستسهم أيضاً في مراجعات الأداء وفقاً للمواضيع المختارة. وقد تشمل كذلك فحص عيّنات مختارة تمثيلاً مع المخاطر في مجالات تؤثر في الكشوف المالية. وبالنسبة إلى الفترة من يوليو/تموز 2017 إلى يونيو/حزيران 2018، ستجري المراجعات الميدانية في الفترة من سبتمبر/أيلول 2017 إلى فبراير/شباط 2018.
- 17- وتنص الاختصاصات على إجراء سبع زيارات إلى المكاتب القطرية وثلاث مراجعات للمكاتب الإقليمية غير أنه يجوز لمراجع الحسابات الخارجي تكيف هذا التوزيع عند الضرورة.
- 18- وبالنسبة إلى الفترة من 1 يوليو/تموز 2017 إلى 30 يونيو/حزيران 2018، فإن تاريخ تقديم تقارير مراجعة الأداء الختامية إلى أمانة المجلس هو 6 أبريل/نيسان 2018. أما تاريخ تقديم تقرير مراجعة الكشوف المالية والرأي بشأن الحسابات فهو 20 أبريل/نيسان 2018.

ثالثاً- المعايير والطرائق

- 19- ستجري مراجعة الكشوف المالية وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والنظام المالي للبرنامج والاختصاصات الإضافية الملحقة به، حسبما تنص عليه المادة 14-3 من النظام المالي. وهذه المعايير هي جزء من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تحكم أيضاً الطريقة التي يتبعها مراجع الحسابات الخارجي في مراجعات الأداء والانتظام.
- 20- وتقتضي كل هذه المعايير من مراجع الحسابات الخارجي أن يمثل لقواعد السلوك المهني السارية ويحتكم إلى تقديره المهني ويبيدي تفكيراً نقدياً واستقلالاً في المراجعة. ولا يجوز للهيئات التشريعية ولا للهيئات الرئاسية التابعة لمنظمة معينة أن تتدخل في اختيار المسائل التي تخضع للمراجعة أو تخطيط العمل أو جدولته أو تنفيذه أو الإبلاغ عن النتائج أو رصد المراجعات.
- 21- ولأغراض تتعلق بتخطيط المراجعة، ستنظم المراجعات المالية ومراجعات الأداء على السواء حول ثلاثة أهداف رئيسية هي التالية: فهم الكيان، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، واستبانة المخاطر المهمة.

- 22- وسيخطط مراجع الحسابات الخارجي عمله من أجل ما يلي:
- ◀ التصدي للشواغل الرئيسية التي تساور البرنامج وهيئاته الرئاسية فيما يتعلق بأهداف الكفاءة والفعالية والاقتصاد في الحوكمة واستخدام الموارد المتاحة من الجهات المانحة. وبالتالي، ينبغي للمراجعات أن تتناول المسائل الهامة، ولا سيما المسائل ذات الأهمية المالية أو الاستراتيجية؛
 - ◀ إدماج هذا النهج، أولاً، في تحليل لجميع أنواع المخاطر التي قد تقوض قدرة البرنامج على تحقيق النتائج التي تتوقعها الدول الأعضاء، وثانياً، في برامج المراجعة الداخلية والتقييم. وينبغي لمجالات الرقابة المختارة أن تعود على البرنامج بقيمة مضافة، ولا سيما لأن المخاطر ذات الصلة عالية ولأن هذه المجالات لم تُدرس دراسة متعمقة خلال المراجعات التي أجرتها هيئات رقابية أخرى مؤخراً.
- 23- وسوف يراعي مراجع الحسابات الخارجي أيضاً في تخطيطه قدرته على مراجعة المجال المعني، أخذاً في الحسبان المعلومات المتاحة والموارد والأطر الزمنية الممنوحة له.
- 24- وقد حدّث مراجع الحسابات الخارجي تحليله للمخاطر بهدف تحديد خطة عمله للفترة من يوليو/تموز 2017 إلى يونيو/حزيران 2018 واستراتيجيته للمراجعة المتعددة السنوات مما يمكنه من تحديد قائمة بمجالات الرقابة التي يرجح لها أن تتطلب مراجعة للأداء بسبب أهميتها للبرنامج والقيمة المضافة لمراجعتها.
- 25- ويتجاوز عدد مجالات المراجعة الممكنة بطبيعة الحال عدد المراجعات المقرر إجراؤها في الفترة من يوليو/تموز 2017 إلى يونيو/حزيران 2018 (اثنان).
- 26- ولا يعرض الملحق الأول الموضوعين المختارين للمراجعة خلال الفترة من يوليو/تموز 2017 إلى يونيو/حزيران 2018 فحسب بل يتضمن أيضاً قائمة احتياطية من المجالات ذات الأولوية معدة من منظور متعدد السنوات بغية تعزيز إمكانية التنبؤ بالتخطيط واتساقه من سنة إلى أخرى. وسوف تساعد هذه القائمة الموسعة أيضاً على توجيه المناقشات اللاحقة مع الإدارة والهيئات الرقابية الأخرى والمجلس، ولا سيما من أجل تلافى ازدواجية العمل.
- 27- والمواضيع المذكورة للفترة التالية إرشادية فحسب. ويجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يراجع المواضيع المختارة للفترة الأولى فقط. وتنقح الاستراتيجية المتعددة السنوات كل عام أثناء إعداد خطة العمل السنوية.
- 28- ومن منظور متعدد السنوات أيضاً (ثلاث فترات مالية)، يتضمن الملحق الثاني قائمة بالمراجعات الميدانية المقرر إجراؤها. وتنطبق عليه التحفظات نفسها المنطبقة على الملحق الأول بشأن إمكانية التكيف في السنوات التالية للفترة الأولى.
- 29- وخلال مرحلة التخطيط التشغيلي لكل مراجعة، ينبغي أن تكمل خطة العمل السنوية هذه بتقييم مبدئي يسمح بتحديد نطاق المراجعة بمزيد من الدقة وإعداد اختصاصات تقدّم إلى الإدارة وصياغة خطة التزام لأفرقة المراجعة.
- 30- وبغية الاضطلاع بهذا التخطيط التشغيلي، سينظم مراجع الحسابات الخارجي اجتماعات عمل مع إدارة البرنامج قبل بدء كل مهمة من مهام المراجعة.

رابعاً- مجالات المراجعة

ألف- مراجعات الأداء

1- الخسائر المرتبطة بالأغذية

- 31- في عام 2016، أبلغ البرنامج عن تسجيل خسائر غذائية قدرها 21.1 مليون دولار أمريكي (786 23 طناً مترياً) في كشوفه المالية. وهذه الخسائر المتكبدة في بيانات صعبة يعمل فيها البرنامج تكاد تساوي ضعف الخسائر المتكبدة في عام 2015 غير أنها تقل على الرغم من ذلك عن 1 في المائة من مجموع الأغذية الموزعة.

- 32- والخسائر المبلغ عنها في الكشوف المالية وفي التقرير السنوي عن الخسائر⁽¹⁾ تشمل خسائر ما بعد التسليم فقط أي الحوادث التي تعقب وصول السلع الغذائية إلى البلدان المستفيدة وتسبق توزيعها على المستفيدين أو تحويلها إلى الجهات الشريكة المتعاونة. أما الخسائر السابقة للتسليم إلى بلد معين فلا تُسجل في هذه التقارير بل عن طريق نظام دعم تنفيذ اللوجستيات. ويجري تتبع خسائر ما بعد التوزيع عن طريق آليات أخرى مثل أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة وهي الأداة المؤسسية لإدارة البرامج.
- 33- وسيكون الغرض من مراجعة الخسائر المرتبطة بالأغذية فحص الفعالية والكفاءة والاتساق في إدارة البرنامج لهذه الخسائر. وستؤخذ في الاعتبار جميع أشكال الخسائر بما فيها الخسائر التي تسبق وصول الأغذية إلى بلد مستفيد وحالات استخدام الأغذية في غير مقاصدها بعد توزيعها على المستفيدين.
- 34- وستُدرج في المراجعة الخسائر التي لا تسفر عن أي ضرر مالي نظراً إلى تغطيتها عن طريق التأمين ضد جميع المخاطر أو من خلال آليات أخرى لرد التكاليف واستردادها. حالات السرقة والغش والحوادث، حتى لو كانت موضع تعويض مالي، تخلف تأثيراً على البرنامج لأنها تتجسد في خسائر من حيث الفعالية.
- 35- وستُعمد رؤية واسعة لمفهوم الخسائر المرتبطة بالأغذية. والأحداث التي قد لا تندرج في مفهوم الخسائر المرتبطة بالأغذية مثل احتمال التنزاع مع الموردين أو متعهدي النقل أو الدول أو الحوادث المتصلة بجودة الأغذية وسلامتها يمكن أن تسبب التأخير وترفع التكاليف مما يضر بسمعة البرنامج ويقوض في النهاية قدرته على تحقيق أهدافه.
- 36- وستتمثل أهداف المراجعة بما يلي:
- ◀ تبيين كل الخسائر المرتبطة بالأغذية التي يوردها البرنامج وتحديد مقدارها بصرف النظر عن طبيعتها انطلاقاً من تحديد سلة الأغذية حتى الاستهلاك النهائي؛
 - ◀ فحص آليات جرد المخزون والتحليل والمحاسبة التي تتصل بالخسائر المرتبطة بالأغذية؛
 - ◀ تحليل فعالية التدابير التي يتخذها البرنامج للوقاية من تلك الخسائر وتخفيف وطأتها والتحقق بوجه خاص من الطرق التي يعتمدها البرنامج ليقى نفسه من الأضرار المالية والقانونية والمؤثرة في سمعته التي قد تنجم عن الأغذية التي يشتريها ويوزعها.
- 2- **تكثيف الموارد وتقليصها في عمليات الطوارئ**
- 37- يستهل المدير التنفيذي العمليات من المستويين الثاني والثالث سواء أكانت عمليات طوارئ أم عمليات ممتدة للإغاثة والإنعاش على أساس خمسة معايير هي النطاق ومدى التعقيد وطبيعة الطوارئ والقدرة على الحشد والخطر المتعلق بالسمعة. وتنطوي العمليات على حشد موارد إضافية على مستوى المكتب الإقليمي (في العمليات من المستوى 2) أو المقر (في العمليات من المستوى 3).
- 38- وفي عام 2016، توجّب على البرنامج مواجهة عدد لم يسبق له مثيل من عمليات الطوارئ من المستويين 2 و3 وصل إلى 12 عملية في الوقت ذاته. ونتج معظم العمليات عن نزاعات طويلة الأمد تستغرق شهوراً أو حتى سنين بينما نشأ بعضها أيضاً عن ظواهر مناخية.
- 39- وينطوي انتشار الطوارئ على خطر كبير متمثل في الطلب المفرط على خدمات البرنامج (التحميل فوق الطاقة) مما يضغط على موارده ضغطاً شديداً. ويتفاقم الوضع بسبب ضرورة التدخل السريع في بيئات معانية من شدة عدم الاستقرار.
- 40- وستؤخذ أربعة عناصر رئيسية في الحسبان خلال هذه المراجعة أي التمويل والموارد البشرية والسلع والبنى التحتية.
- 41- ويعتبر تكثيف عمليات الطوارئ في مراحلها الأولية فترة حاسمة بالنسبة إلى البرنامج الذي يجب عليه تحديد مستوى الموارد المناسب ونشر هذه الموارد بصورة شبيهة فورية والحفاظ في هذه الأثناء على الإدارة الفعالة.

(1) التقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (WFP/EB.A/2017/10-B).

42- ويعد تقليص الموارد في نهاية عملية طوارئ لحظة رئيسية أخرى إذ يتعين توخي الدقة في تصور أنشطة ما بعد الأزمات وتخطيطها لضمان استتباب الوضع وإعادة الإعمار. ويجب إعادة قياس الموارد وتكييفها مع الأهداف الجديدة.

43- وستهدف المراجعة إلى ما يلي:

- تقييم سبل تحليل البرنامج لحالات الطوارئ وتحديد المستوى المناسب للموارد التي ينبغي تخصيصها في المرحلتين الأولية والنهائية للعمليات؛
- تحليل آليات نشر الموارد (خلال المراحل الأولية) وتقليصها (خلال المراحل النهائية)، بما في ذلك جمع البيانات ورصدها؛
- تحديد مواطن الضعف الرئيسية والمخاطر المؤثرة في تخصيص الموارد واستخدامها خلال المراحل الأولية والنهائية لعمليات الطوارئ والتحقق من مدى متانة تدابير الرقابة الداخلية وتدابير التخفيف.

باء- المراجعات الميدانية

44- تقضي اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي بأن يراجع حسابات عشرة مكاتب ميدانية كل عام، بما في ذلك عدد من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

45- وفي إطار وضع الجدول الزمني، أخذنا في الحسبان تحليلنا للمخاطر ومدى قرب أحدث مراجعات أجرتها إحدى الهيئات الرقابية.

46- ولكل عام، اخترنا أيضاً، وباستثناءات قليلة، المكاتب القطرية الواقعة في المناطق التي تغطيها المكاتب الإقليمية المقرر فحصها في ذلك العام.

47- وتجري أغلب تدخلات البرنامج حالياً في حالات الطوارئ في مناطق منطوية على مخاطر أمنية كبيرة. ونظراً إلى صعوبة العمل في مثل تلك البيئات التي تتسم بطبيعتها بعدم الاستقرار، لا نستبعد استثناء بلد أو أكثر من البلدان المزمع زيارتها.

48- وأخذت في الحسبان أهمية المبالغ المعنية غير أن تقديرنا المهني قد يؤدي بنا إلى التخلي عن الالتزام بمنهج مالي حصري في حالات معينة.

49- ويتضمن الملحق الثاني قائمة المواقع المتوقعة. والفترة الثالثة (2018-2019) مشار إليها من باب الإرشاد بغية تحسين التنسيق مع الهيئات الرقابية الأخرى.

50- وسوف تبحث المراجعات بطريقة منهجية مدى انتظام الإدارة فيما يتصل بالتمويل والموارد البشرية وإدارة الأصول والتنسيق مع الهيئات الأخرى.

51- وسوف تسمح المراجعات الميدانية أيضاً بجمع المعلومات المفيدة لمراجعتي الأداء المقرر إجراؤهما خلال العام وإكمال عمليات التدقيق الإضافية اللازمة لمراجعة كشوف البرنامج المالية.

52- ويمثل إنشاء مراكز الامتياز المصممة كوسيلة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب عنصراً رئيسياً من خطة البرنامج الاستراتيجية. وفي الوقت المناسب، قد يحدد مراجع الحسابات الخارجي موعداً لفحص واحد أو أكثر من هذه المراكز في إطار الزيارات الميدانية. وعند الضرورة، يُدرج عرض عام لهذا الموضوع عندئذ في أحد تقارير مراجع الحسابات الخارجي المقدمة إلى المجلس.

جيم- مراجعة الكشوف المالية

53- استنتج مراجع الحسابات الخارجي في تقييمه المبني أن بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج تتسم بوجود خطر متأصل شديد نتيجة لطبيعة عمليات البرنامج الرئيسية وموقعها وهيكله الشديد اللامركزية الذي يوفر للمسؤولين القطريين قدراً لا يستهان به من الاستقلال.

54- وأكدت الخبرة المكتسبة خلال المراجعة المالية لعام 2016 التقييم المبدئي لمراجع الحسابات الخارجي وأدت إلى ترسيخ التنسيق بين جميع أفرقة المراجعة (المراجعة الميدانية ومراجعة الأداء والمراجعة المالية) بهدف ضمان أخذ المسائل الناشئة عن الميدان في الاعتبار على نحو ملائم لأغراض المراجعة المالية.

55- وعلاوة على ذلك، حدد مراجع الحسابات الخارجي في تقريره مجالين محفوفين بالمخاطر في الكشوف المالية لعام 2016 هما التاليين:

(أ) التحويلات القائمة على النقد بسبب أهميتها المتزايدة في عمليات البرنامج والمخاطر الشديدة المتأصلة المرتبطة بها والتحديات التي تطرحها من حيث الرقابة الداخلية. وسيظل مراجع الحسابات الخارجي يخصص مراجعاً محكناً للنظر في التحويلات القائمة على النقد في إطار المراجعة المالية لعام 2017 ويولي عناية خاصة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة في عام 2016.

(ب) إثبات الإيرادات المتعلقة بالمساهمات نظراً إلى أهمية الموضوع بالنسبة إلى منظمة تعتمد اعتماداً تاماً على المساهمات الطوعية. ولأغراض المراجعة المالية لعام 2017 سيواصل مراجع الحسابات الخارجي تخصيص مراجع محكك للنظر في إثبات الإيرادات، وسيولي عناية خاصة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة في عام 2016، وسيستند إلى إجراءات متعمقة للثبوت المباشر.

56- ونظراً إلى طبيعة نشاط البرنامج وتنظيمه الشديد اللامركزية قدّر مراجع الحسابات الخارجي أن خطر الغش شديد (تُحصى حالات الغش سنوياً في تقرير المفتش العام). وفي إطار المراجعة المالية لعام 2017، سيواظب مراجع الحسابات الخارجي على تخصيص محلل للبيانات متخصص في الكشف عن حالات الغش باستخدام قانون بنفورد وسيولي عناية خاصة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة في عام 2016 في سياق استعراض نظم تكنولوجيا المعلومات. ويمكن أن تساهم التدابير العامة لمراقبة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات في حال تصميمها وإنفاذها على النحو الملائم في الوقاية من خطر الغش.

57- وإضافة إلى المخاطر الشديدة المشار إليها أعلاه وخطر الغش خلص مراجع الحسابات الخارجي إلى تعرض الحسابات التالي ذكرها لخطر متأصل وخطر رقابي شديدين:

(أ) النقد ومكافئات النقد

(ب) جرد المخزون

(ج) حسابات البائعين والنفقات المستحقة والمشتريات

58- وفيما يتعلق بهذه الحسابات المهمة المعرضة لخطر مركب شديد، سيتعمق مراجع الحسابات الخارجي في اختبار آليات الرقابة الداخلية خلال المراجعة المؤقتة وسيجري اختباراً موسعاً للتحقق خلال المراجعة النهائية. وسيستند أيضاً إلى إجراءات خارجية للثبوت المباشر ويأخذ في الاعتبار المسائل التي يبلغ عنها الفريق المعني بالمراجعة الميدانية والفريق المعني بمراجعة الأداء إن وُجدت.

الملحق الأول

قائمة بمواضيع المراجعة المختارة لمراجعات الأداء في الفترة 2017-2018 وقائمة إرشادية بالمواضيع
الممكنة للفترات التالية

/2020-2019/2019-2018 2022-2021/2021-2020	2018-2017	2017-2016 (تذكير)
استهداف المستفيدين من التحويلات القائمة على النقد	الخسائر المرتبطة بالأغذية	استعراض اللامركزية
تخطيط الميزانية وتخصيص الموارد في الخطط الاستراتيجية القطرية	تكثيف الموارد وتقليصها في بداية عمليات الطوارئ ونهايتها	التغييرات في الموارد البشرية
الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تعزيز القدرات		
قياس الأداء والخطط الاستراتيجية القطرية		
التنسيق بين الوكالات		
الجهات الشريكة المتعاونة		
هيكل التكاليف العامة		
مهمة المراقبة في البرنامج		

الملحق الثاني

قائمة المواقع المختارة للمراجعات الميدانية في الفترة 2017-2018 وقائمة بالمراجعات الميدانية للفترتين السابقة والتالية (من باب الإرشاد)

2019-2018	2018-2017	2017-2016 (تذكير)	
نيروبي	القاهرة	داكار	المكاتب الإقليمية
بنما	جوهانسبرغ	بانكوك	
هايتي	لبنان	الكاميرون	المكاتب القطرية ومكاتب أخرى
هندوراس	دولة فلسطين	جمهورية أفريقيا الوسطى	
غواتيمالا	أوكرانيا	بوركينافاسو	
الأردن	تركيا	ميانمار	
أوغندا	نيبال	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية – كمبوديا*	
الصومال	ملاوي	باكستان	
جيبوتي	زيمبابوي	أديس أبابا**	
جنيف ونيويورك وواشنطن	كينيا	كوبنهاغن/بروكسل/لندن***	

* مهمة مشتركة تشمل مكتبين قطريين خلال المراجعة نفسها.

** مهمة تشمل مكتب تمثيل البرنامج لدى الاتحاد الأفريقي والمكتب القطري خلال المراجعة نفسها.

*** مهمة تشمل ثلاثة مكاتب اتصال خلال المراجعة نفسها.